

تحرك عاجل

المحكمة تأمر بمزيد من التحقيقات بخصوص قضية نبيل رجب

تأجل مرة أخرى موعد النطق بالحكم في قضية نبيل رجب، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وسجين رأي بحريني. وقد قررت المحكمة الجنائية العليا أن يكون موعد الجلسة القادمة يوم 15 ديسمبر/كانون الأول 2016، لإعطاء مهلة لإجراء مزيد من التحقيقات بخصوص حساب نبيل رجب على موقع "تويتر".

في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مثل نبيل رجب أمام المحكمة الجنائية العليا في العاصمة البحرينية المنامة. ولم تصدر المحكمة حكمها، ولكنها حددت موعد الجلسة القادمة، يوم 15 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ لإعطاء مهلة لخبير الجرائم الالكترونية الذي عينته المحكمة لإجراء مزيد من التحقيقات بخصوص حساب نبيل رجب على موقع "تويتر". وقد أرسلت سفارات كل من: فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، ممثلين لحضور المحاكمة بصفة مراقبين. ولا يزال نبيل رجب محتجزاً في مركز شرطة الرفاع الغربي، في جنوب غربي المنامة.

وقد بدأت محاكمة نبيل رجب، في 12 يوليو/تموز 2016، بتهم "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وقد نفى جميع التهم الموجهة إليه، والتي نجمت عن تعليقات نشرها على موقع "تويتر"، وتعليقات أعاد نشرها على الموقع ذاته تتعلق بالحرب في اليمن، وأخرى تتعلق بادعاءات التعذيب في "سجن جو"، عقب أعمال الشغب التي وقعت في السجن، في مارس/آذار 2015. وإذا ما أُدين نبيل رجب بتلك التهم، فسوف يواجه عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى 15 عاماً. وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، وصفت الوضع في البحرين ومحاكمته، كما حثت إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استجوبت النيابة العامة نبيل رجب، ثم وجهت إليه تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومُغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وذلك على خلفية مقاله. ومن المقرر نظر هذه التهمة في محاكمة منفصلة. ولا يزال قرار منع نبيل رجب من السفر سارياً، وكان قد فُرض في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بإلغاء قرار منع نبيل رجب من السفر؛

- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات الانضمام إليها، وحرية التجمع؛ بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلاله الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1766 4587 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1723 2661

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

وتُرسَل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1753 1284

البريد الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث عشر للتحرك العاجل رقم: UA 249/14. لمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/en/documents/mde11/4969/2016/en/

معلومات إضافية

مقال صحيفة "نيويورك تايمز"، المنشور بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2016، مُتاح على الرابط التالي:
http://www.nytimes.com/2016/09/05/opinion/letter-from-a-bahraini-jail.html?_r=0
 (تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016).

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، وقد سبق أن قضى حكماً بالسجن لمدة عامين في "سجن جو" بثم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" دون إخطار مسبق، وذلك في العاصمة المنامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2012. وكان قد حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام في 16 أغسطس 2012، وخُفض الحكم لدى الاستئناف إلى عامين، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2012. وأُخلي سبيله في مايو/أيار 2014، ولكن صدر بحقه قرار بالمنع من السفر، في نوفمبر/تشرين الثاني من العام ذاته.

وفي 20 يناير/كانون الثاني 2015، حُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني، وذلك لنشره تغريدتين على موقع "تويتر" في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تتطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وفي 14 مايو/أيار 2015، رفضت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الاستئناف المقدم منه للطعن في الحكم، وأيدت الحكم بسجنه ستة أشهر. وقد قُبض على نبيل رجب من منزله، في 2 إبريل/نيسان 2015، ثم اقتيد إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية، حيث خضع للاستجواب بشأن تعليقات زُعم أنه نشرها أو أعاد نشرها على "تويتر" عن حرب اليمن، وعن حوادث في "سجن جو" وقعت عقب أعمال الشغب في السجن، في 10 مارس/آذار 2015. وقالت وزارة الداخلية إنه قُبض عليه لنشره "رسالة من شأنها تحريض الآخرين وتهديد السلم" و"إهانة هيئة نظامية". ووجه إليه الاتهام بموجب المادتين 216 و133 من قانون العقوبات البحريني. وقد أُفرج عنه مساء 13 يوليو/تموز 2015، بموجب عفو ملكي، لأسباب صحية. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغى قرار منعه من السفر، والمفروض منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا إن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015. ولا يزال هذا القرار سارياً حتى الآن.

وقد أُعيد القبض على نبيل رجب من منزله في قرية بني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، في 13 يونيو/حزيران 2016، على أيدي 15 من رجال الشرطة يرتدون ملابس مدنية، وذلك عقب تطويق الحي من جانب شرطة مكافحة

الشغب في حوالي الساعة الخامسة فجراً. وقد أبرز هؤلاء مذكرة بتفتيش المنزل، وأخرى بالقبض عليه، ونقله إلى الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، دون إبداء الأسباب. وقد صُودر هاتفه وجهاز الحاسوب الخاص به، ثم اقتيد إلى مركز شرطة الرفاع الشرقي، جنوب المنامة، حيث سُمح له بالاتصال بأسرته. وفي 14 يونيو/حزيران، اقتيد نبيل رجب إلى النيابة العامة، التي وجّهت له، بحضور محاميه، تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وصدر أمر باحتجازه لمدة سبعة أيام على نمة التحقيق. وعندما زارته أسرته في حوالي الساعة التاسعة مساءً، أخبرهم بأنه كان محتجزاً دون أي اتصال يُذكر مع الغير، على خلاف المُحتجزين الآخرين داخل زنازين جماعية في مركز الشرطة. وفي 21 يونيو/حزيران، مُدّت فترة احتجازه لثمانية أيامٍ أخرى، ثم أُبلغ، في 26 يونيو/حزيران، بأنه سيواجه محاكمة جديدة أمام المحكمة الجنائية العليا، في 12 يوليو/تموز، بسبب التعليقات والتغريدات التي أعاد نشرها على "تويتر" في مارس/آذار 2015. وقد نُقل إلى مركز شرطة الرفاع الغربي في 23 يونيو/حزيران، وعقب إصابته باضطراب في ضربات القلب، في 27 يونيو/حزيران، نُقل في سيارة إسعاف إلى مستشفى وزارة الداخلية في القلعة، ثم إلى وحدة العناية بالقلب في مستشفى قوات دفاع البحرين. ويُذكر أنه قبل ذلك بيومٍ واحد، كان قد اشتكى إلى زوجته من ارتفاع ضغط دمه، ومن طنين بأذنيه. وقد أُعيد إلى السجن في 29 يونيو/حزيران. وبدأت محاكمته الجديدة في 12 يوليو/تموز، بعد إضافة تهمة "إهانة دولة مجاورة" إلى التهم الموجهة إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية قد كَثُفت حملتها القمعية للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع والتنقل، منذ مايو/أيار 2016، وخاصةً ضد المعارضين السياسيين ومن ينتقدون السلطات. ففي 14 يونيو/حزيران، صدر قرار بتعليق أنشطة "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، التي تمثل جماعة المعارضة الرئيسية بالبلاد، كما صدر قرار بتجريد مرشد الجمعية الروحي، الشيخ عيسى قاسم، من جنسيته في 20 يونيو/حزيران. وقد فُرضت قرارات بالمنع على عدة أشخاص، ومن بينهم خمسة نشطاء، أحدهم سجين رأي سابق، مُنعوا من مغادرة البحرين لحضور دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو/حزيران.

الاسم: نبيل رجب

النوع: ذكر